

علاقة النوعية المؤسسية بجلب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر للفترة
(1996-2018)

The relationship of institutional quality to bringing foreign direct
investment into Algeria for the period (1996-2018)

فايزة بولعجين*، (المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة) faiza_bou82@yahoo.com

2021-05-17	تاريخ القبول	2020-10-07	تاريخ الاستلام
------------	--------------	------------	----------------

ملخص

تهدف الدراسة إلى قياس مدى تأثير نوعية المؤسسات في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة (1996-2018)، وبالاعتماد على متغيرين مستقلين لقياس النوعية المؤسسية هما: مؤشر الحرية الاقتصادية الذي يعكس النوعية المؤسسية الاقتصادية ومؤشر الحوكمة الذي يعكس النوعية المؤسسية السياسية، أما المتغير التابع فتمثل في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي. تم التوصل إلى أنه توجد علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين نوعية المؤسسات بشقيها الاقتصادي والسياسي وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر في الأجل الطويل، عن طريق تطبيق نموذج ARDL.

كلمات مفتاحية

النوعية المؤسسية؛ الاستثمار الأجنبي المباشر؛ الجزائر؛ نموذج ARDL.

Abstract

The study aims to measure the extent of the impact of the quality of institutions in bringing foreign direct investment to Algeria during the period (1996-2018), based on two independent variables to measure the institutional quality. They are: the economic freedom index, which reflects the economic institutional quality and the governance index that reflects the political institutional quality. The dependent variable is represented in the inflows of foreign direct investment relative to the gross domestic product. It was found that there is a positive, statistically significant relationship between the quality of the institutions, both economic and political, and the flows of foreign direct investment to Algeria in the long term, by applying the ARDL model.

Keywords

Institutional Quality; Foreign Direct Investment; Algeria; ARDL Model

* المؤلف المرسل

مقدمة

تسعى الجزائر كغيرها من البلدان إلى جلب رأس المال الأجنبي في شكل استثمارات مباشرة، لما لها من مزايا في دفع عجلة التنمية، لكن برغم كل الجهود الإصلاحية والتسهيلات الضريبية والجمركية والامتيازات الممنوحة والإمكانيات الطبيعية التي تتمتع بها الجزائر فإن نصيبها من هذه الاستثمارات يبقى متواضعا خاصة إذا ما قارناها ببعض الدول العربية والإقليمية.

فتلك الجهود لم تكن كافية لخلق بيئة يتمكن فيها المستثمر الأجنبي من العمل دون مخاطر أو عراقيل، مما أدى إلى التفكير في العوامل المؤسسية المتمثلة أساسا في السلوكيات الحكومية والأسلوب الذي تمارس به السلطة الإدارية، دون أن يصاحب ذلك وجود أي فساد إداري أو أي انتهاك لتنفيذ أحكام القضاء والقانون، بالإضافة إلى حماية حقوق ملكية المستثمر وحرية الاستثمار والشفافية في المعاملات الاقتصادية وغيرها.

طرح الإشكالية

بناء على ما سبق يمكن طرح إشكالية الدراسة كما يلي:

هل تؤثر متغيرات النوعية المؤسسية في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر للفترة (1996-2018)؟

الأسئلة الفرعية

من الإشكالية الرئيسية يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو واقع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر مقارنة بالدول العربية؟
- هل توجد علاقة موجبة بين مؤشرات النوعية المؤسسية وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر للفترة 1996-2018؟
- هل توجد علاقة بين المتغيرات الأخرى (معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، مؤشر التنمية البشرية ومؤشر الانفتاح التجاري) وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر؟

الفرضيات

وللإجابة على أسئلة الدراسة يتم صياغة الفرضيات التالية:

- يعتبر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر ضعيفا مقارنة ببعض الدول العربية.
- هناك علاقة معنوية موجبة بين متغيرات النوعية المؤسسية وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر.
- توجد علاقة معنوية وموجبة بين المتغيرات الأخرى (معدل التنمية البشرية، معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي) وتدفقات الاستثمار الأجنبي في الجزائر.

المنهج المستخدم

يتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لوصف المفاهيم وتحليل العلاقة بين النوعية المؤسسية وجلب الاستثمار الأجنبي المباشر، كما يتم استخدام المنهج المقارن بغية تقدير مكانة

الجزائر فيما يخص حجم الاستثمار الأجنبي من التدفقات الواردة، أما الجزء التطبيقي للدراسة فيعتمد المنهج الإحصائي لقياس أثر متغيرات النوعية المؤسسية في جلب المستثمر الأجنبي المباشر، عن طريق تطبيق مراحل نموذج ARDL.

هدف الدراسة

تهدف الدراسة إلى التعرف على مكانة الجزائر من حيث حجم التدفقات من الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة لبعض الدول العربية، بالإضافة إلى محاولة تحديد مدى تأثير متغيرات النوعية المؤسسية الممثلة بالحوكمة والحرية الاقتصادية في جلب المستثمر الأجنبي إلى الجزائر بطريقة كمية.

إطار الدراسة

يتم تقسيم هذه الورقة البحثية إلى قسمين: يتناول الأول تعريف متغيرات الدراسة والعلاقة النظرية بينها، كما يتم التطرق إلى واقع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ومقارنة ذلك ببعض الدول العربية. أما القسم الثاني فيتناول الدراسة التطبيقية القياسية التي يتم فيها اختبار المؤشرات المختارة لقياس النوعية المؤسسية وإثبات العلاقة بينها وبين الاستثمار الأجنبي المباشر.

الدراسات السابقة

أكدت العديد من الدراسات وجود علاقة موجبة بين نوعية المؤسسات في البلد وجاذبيته للاستثمار الأجنبي المباشر، من بينها:

بحث دراسة (Globerman & Shapiro, 2002)، في آثار البنية التحتية للحوكمة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل والخارج، لعينة واسعة من الدول المتقدمة والنامية خلال الفترة 1995-1997، باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية. وتشير النتائج إلى أن البنية التحتية للحوكمة هي أحد العوامل المهمة والأساسية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة والصادرة.

كما تشير دراسة (Kaufmann, Kraay & Mastruzzi, 2011)، إلى أن الاستقرار السياسي والجودة التنظيمية والسيطرة على الفساد هي الشرط المسبق لاجتذاب تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الداخل، وتحديدًا مؤشر الفساد والقيود السياسية وحماية حقوق الملكية، سيادة القانون والقضاء المستقل.

تعتبر من المحددات الرئيسية لجلب الشركات متعددة الجنسيات وزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للبلد.

أما دراسة (بلقاسم، 2012-2013)، بعنوان نوعية المؤسسات وجاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر، فهذهت إلى تحليل أثر النوعية المؤسسية على جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر، خلال الفترة 2006-2011. توصلت الدراسة إلى أن حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لا زال ضعيفا، وأظهرت النتائج التطبيقية أن نوعية المؤسسات، تلعب دورا

أساسيا في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر، كما تعتبر محمدا رئيسيا لاتخاذ القرارات لدى المستثمر الأجنبي.

توصل (Ullah & Khan, 2017)، من خلال نتائج الدراسة التي جاءت بعنوان: Institutional quality and foreign direct investment inflows: evidence from Asian countries، إلى أن مؤشر الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والاستثمار المحلي والحرية الاقتصادية والحوكمة لهم أثر إيجابي وهام على تدفقات الاستثمار الأجنبي وخلصت الدراسة إلى أن العوامل المؤسسية تلعب دورا هاما في جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. توصلت دراسة (سي جيلالي هاشمي ومختاري فيصل، 2020) بعنوان: أثر الجودة المؤسسية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL خلال الفترة 1996-2016، إلى وجود علاقة طويلة الأجل بين الجودة المؤسسية والاقتصادية والسياسية وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وأن لمؤشر الحرية الاقتصادية وحرية التجارة بالإضافة إلى الاستقرار السياسي والجودة التنظيمية تأثيرا إيجابيا في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

الإطار النظري

1- مفهوم النوعية المؤسسية

في سنة 2006 عرف مؤتمر الأمم المتحدة حول التجارة والتنمية النوعية المؤسسية بأنها: مدى ملاءمة المحيط المؤسسي لفعالية الأسواق مثل حماية حقوق الملكية، سيادة القانون، مكافحة الفساد، تسريع النمو والاقتراب من مسار الدول المتقدمة. (CNUCED, 2006: 214) فالمنح المؤسسي عبارة عن أنظمة القوانين الرسمية، التنظيمات، الإجراءات والاتفاقيات غير الرسمية والمعايير التي توسع، تصيغ وتقيّد النشاط السوسيو اقتصادي والسلوك. (Kobeissi, 2009: 07 and Bacchetti) كما أفاد اقتصاديون آخرون بأن: النوعية المؤسسية تشمل تقديم الحقوق الاجتماعية والسياسية والقانونية للمستثمر، لحماية حقوق الملكية والتنفيذ غير المتحيز للعقود، بالإضافة إلى الاعتماد على أسعار السوق والأرباح والخسائر. (معط الله وآخرون، 2017: 203) نستنتج أن تحسين جودة المؤسسات يعني تحقيق جودة الحكم وفقا لعدة مبادئ من أهمها حماية حقوق الملكية وسيادة دولة القانون وحرية القطاع الخاص وتحرير التجارة والأعمال.

2- مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

عرفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه: النشاط الذي يتموقع بواسطته المستثمر الأجنبي في بلد غير بلد إقامته ويقوم فيه بتحقيق علاقات اقتصادية طويلة الأجل لجلب فوائد دائمة، وذلك بإنشاء شركة أو فروع أو توسيعها أو المساهمة في شركة جديدة أو قائمة من قبل والتأثير في تسييرها. (OECD, 2008: 17)

تكمن أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في كونها عاملا محفزا لتنوع الاقتصاد ومحركا إضافيا للقيمة المضافة للناتج المحلي الإجمالي، وناقلا للتكنولوجيا من البلد المستضاف الذي يشهد اقتصاده تطورا إلى البلد المضيف (بن حدو و عبدوس، 2019: 67).

3- آليات تأثير النوعية المؤسسية في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر

يمكن أن تؤثر نوعية المؤسسات على مناخ الاستثمار من خلال ما يلي: (عثماني وخبابة، 2019: 380-381)

- يعطي الإصلاح الهيكلي المؤسسي والقانوني الثقة للمستثمر الأجنبي في مرحلة تقييم خيارات المنطقة الجغرافية المستهدفة بالاستثمار، حيث ينخفض حجم المخاطرة والتكاليف المحتملة نتيجة لوضوح قوانين وأساليب عمل البيئة الاستثمارية المستهدفة، بالإضافة إلى التقليل من حالة عدم التأكد عند مواجهة المستثمر الأجنبي مستقبلا لعوائق نظامية أو قانونية تؤثر في سير واستمرارية العملية الاستثمارية. وهو ما تؤكد التجارب السابقة في العالم وما تعتبره المؤسسات المالية والتنموية الدولية أحد أهم التحديات التي تواجهها الدول النامية على صعيد تثبيت واسترجاع ثقة المستثمر الأجنبي.
- تقليص تكلفة الإنتاج، فالمستثمر ليس له سيطرة على التكاليف الخارجية وتتوقف على البيئة التي يعمل فيها، أين تظهر ضرورة وجود أسواق حقيقية وفعالة تضمن قدرا معقولا من المنافسة الشريفة ويتوافر لها انسياب معقول من المعلومات حول الأسعار والسلع وخصائصها وإمكانات الدخول إلى النشاط الاقتصادي والخروج دون عراقيل شديدة، وهذا ما يوفره الجانب المؤسسي الذي يدعو إلى ضرورة وجود أسواق حقيقية وفعالة تسودها المنافسة.
- كما تشير العديد من الدراسات إلى أهمية المدخل المؤسساتي لإنجاح الإصلاحات الاقتصادية التي تتبناها الدول أثناء مرحلتها الانتقالية إلى اقتصاديات السوق، وعلى هذا الأساس فإن العديد من العراقيل التي تحد من عملية الانتقال تعود في أغلبيتها إلى عدم فهم أو عدم وجود منظومة مؤسسية تسند هذا الانتقال وتساعد على الأداء الجيد والفعال للاقتصاد وتعمل على إرساء الحوكمة بطريقة منسجمة وناجعة، مما يكون له الأثر الإيجابي على الأوضاع الاقتصادية ومنه على مناخ الاستثمار.

4- واقع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر والمقارنة ببعض الدول العربية

حسب تقرير الاستثمار العالمي لسنة 2019 واصلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية تراجعها ولكن بنسبة طفيفة بلغت 0,34% (من 31,3 مليار دولار عام 2017 إلى 31,2 مليار دولار عام 2018)، وقد مثلت ما نسبته 2,4% من الإجمالي العالمي و4,4% من إجمالي الدول النامية. وقد تركزت في عدد محدود من الدول العربية، حيث تصدرت الإمارات

علاقة النوعية المؤسسية بجلب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر للفترة (1996-2018)

قائمة الدول العربية بنسبة 33,33% من الإجمالي العربي تلتها مصر وسلطنة عمان لتحتل الجزائر المركز السابع عربيا. (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، 2019: 07). لمعرفة حجم الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر، يتم اختيار ثلاث بلدان عربية للمقارنة بداية من البلد المجاور "المغرب" باعتباره أهم المواقع البديلة للاستهداف من طرف المستثمر الأجنبي الذي يهتم بالمنطقة المغاربية، وكذا المقارنة بدولتي "الإمارات" و"السعودية" باعتبارهما أكبر الدول العربية جاذبية للاستثمار من حيث حجم التدفقات الواردة إليهما. ويوضح الجدول الموالي حجم التدفقات التي وردت إلى الجزائر ومقارنتها بما تحصلت عليه الدول الأخرى، للفترة 1996-2018:

الجدول رقم (01):مكانة الجزائر في تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إليها

مقارنة بالدول العربية المختارة للفترة 1996-2018 بالمليون دولار

الإمارات	السعودية	المغرب	الجزائر	
300.5	64.0	322.0	270.0	1996
232.4	57.0	1 204.7	260.0	1997
257.7	94.0	400.2	606.6	1998
- 985.3	123.0	1 380.4	291.6	1999
- 506.3	183.0	422.0	280.1	2000
1 183.8	504.0	2 807.1	1 113.1	2001
95.3	453.0	480.7	1 065.0	2002
4 256.0	778.5	2 314.5	637.9	2003
10 003.5	1 942.0	894.6	881.9	2004
10 899.9	12 097.3	1 654.0	1 145.3	2005
12 806.0	18 293.0	2 449.4	1 888.2	2006
14 186.5	24 319.0	2 804.5	1 743.3	2007
5 063.0	39 456.0	2 487.1	2 631.7	2008
1 134.3	36 458.0	1 951.7	2 753.8	2009
8 796.8	29 233.0	1 573.9	2 301.2	2010
7 152.1	16 308.0	2 568.4	2 580.4	2011
9 566.7	12 182.0	2 728.4	1 499.5	2012
9 764.9	8 865.0	3 298.1	1 696.9	2013
11 071.5	8 012.0	3 561.2	1 506.7	2014
8 550.9	8 141.0	3 254.8	- 584.5	2015
9 604.8	7 453.0	2 157.1	1 637.0	2016
10 354.2	1 419.0	2 686.0	1 232.3	2017
10 385.3	3 208.8	3 640.4	1 506.3	2018

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على قاعدة بيانات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار

محملة من الموقع: <http://dhaman.net/ar/research-studies/data-tools/data-fdi/>

ما يلفت الانتباه من الجدول أعلاه، أنه في بداية الألفية كانت الدول الأربعة متقاربة في حجم التدفقات من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، إلا أن حجم التدفقات إلى السعودية في الفترة (2004-2008) قد ارتفع بشكل كبير وبفارق بعيد عن الدول الأخرى وبلغ ذروته سنة 2008، حيث وصل إلى 39456 مليون دولار وهي قيمة معتبرة، ليستمر حجم التدفقات بالتراجع بعد الأزمة المالية العالمية إلى أن وصل حده الأدنى سنة 2017 ليرتفع سنة 2018 بنسبة جيدة.

بالنسبة لدولة الإمارات كان حجم التدفقات يرتفع كل سنة حتى بلغ أكبر قيمة له سنة 2007 وقدرت بأكثر من 14186 مليون دولار، ليتراجع بعدها إلى 1134,3 مليون دولار سنة 2009 بسبب تداعيات الأزمة المالية، بعدها تبقى نسبة تطور حجم التدفقات لدولة الإمارات أحسن من باقي الدول.

أما بالنسبة للجزائر كانت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ضعيفة جدا قبل سنة 2001، فقد كان غير مسموح بها إلا في قطاع المحروقات، بالإضافة إلى الأزمة الأمنية والسياسية التي مرت بها البلاد، في فترة التسعينات. وسجلت خلال سنة 2001، تطورا معتبرا في حجم التدفقات، ويعود الفضل إلى إصدار قانون جديد للاستثمار يشمل مجموعة من الحوافز والامتيازات والضمانات للمستثمرين الأجانب كذلك، وساعد برنامج دعم الانتعاش الاقتصادي الذي بدأ في أبريل 2001 في اجتذاب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تعزيز الهياكل الأساسية. (حميداتو وعبد اللاوي، 2018: 184). وأكبر قيمة تحصلت عليها الجزائر في هذه الفترة، كانت سنة 2009 بمقدار 2753,8 مليون دولار.

يتوضح الفرق بين المغرب والجزائر سنة 2012، حيث تتفوق المغرب كثيرا على الجزائر، ففي سنة 2015 تحصلت المغرب على 3254,8 مليون دولار في حين تحصلت الجزائر على تدفقات سالبة قدرها (-584,5 مليون دولار) وبقيت المغرب متفوقة على الجزائر، حيث جذبت الأولى أكثر من ضعف الثانية في سنة 2018. ويعود الانخفاض المسجل بعد سنة 2009، إلى تداعيات الأزمة المالية العالمية التي أثرت على الاقتصاد الوطني بطريقة غير مباشرة. وكذا إلى آثار بعض التشريعات والقوانين التي مست الاستثمار الأجنبي المباشر مثل قاعدة 49/51، وانخفاض أسعار المحروقات بداية منتصف سنة 2014، التي أثرت بشكل مباشر على الاستثمار في قطاع المحروقات الذي يعتبر أهم قطاع مستقطب للمستثمر الأجنبي في الجزائر. (دحوين مسعود، 2017: 86-87)

تعتبر الجزائر أقل الدول الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر في هذه المجموعة، ولا تعكس التدفقات ما كان متوقعا منها، فبالنظر لما تتمتع به الجزائر من مزايا الموقع وحجم الاقتصاد -الربع عربيا- والجهود والسياسات المتبعة لتحسين مناخ الاستثمار، مما يدل على

نجاحة وفعالية السياسات الدول العربية الأخرى مقارنة بالجزائر في تحسين مناخها الاستثماري (شلغوم، 2012: 249).

مما يعني أن الخلل الذي يعتري مناخ الاستثمار في الجزائر ليس راجعا لافتقار الجزائر للمقومات الاقتصادية بقدر ما هو راجع لوجود خلل في نوعية المؤسسات، ففي دراسة قام بها المنتدى الاقتصادي العالمي سنة 2011 والتي ضمنها في تقريره "تقرير التنافسية العالمي لسنة 2016"، أظهر أهم العراقيل التي تقف في وجه المستثمرين عند الاستثمار في الجزائر، فقد حدد رجال الأعمال عدم كفاءة الحكومة والبيروقراطية على رأس قائمة العراقيل بواقع نسبة (17.5%)، ثم الوصول إلى التمويل ومشكلة البنوك بنسبة (13.7%)، ثم الفساد في المرتبة الثالثة وعدم استقرار السياسات في المرتبة الرابعة. (chwab and Martín, 2016: 96)

الدراسة التطبيقية

1- تعريف متغيرات الدراسة ومصادرها

لقياس أثر النوعية المؤسسية في استقطاب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر للفترة 1996-2018، يتم الاعتماد على المتغيرات المستقلة بشكل أساسي بناء على التعاريف المتعلقة بالنوعية المؤسسية وبعض الدراسات السابقة، حيث نجد الكثير من الدراسات تعتمد مؤشرات الحوكمة كتعبير عن نوعية المؤسسات من الجانب السياسي ومؤشر الحرية الاقتصادية من الجانب الاقتصادي. كما يتم اختبار مؤشرات أخرى تعبر عن النمو الاقتصادي، حجم التجارة الخارجية والتنمية البشرية للأفراد والتي يمكن أن تكون محددات هامة لجلب المستثمر الأجنبي المباشر، فمناخ الاستثمار يتضمن مجموعة الأوضاع السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، القانونية والتنظيمات الإدارية (أبو بكر ومرابط، 2020: 282-283). ويتم فيما يلي عرض متغيرات الدراسة:

1-1 المتغير التابع FDI (Foreign Direct Investment)

يتمثل في الاستثمار الأجنبي المباشر، ويعبر عنه بصافي التدفقات الواردة نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، وقد تم استخدامه في معظم الدراسات السابقة لقياس أثر النوعية المؤسسية في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر. يتم تجميع المعطيات بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي من الموقع:

<https://data.albankaldawli.org/indicator/BX.KLT.DINV.WD.GD.ZS>

1-2 المتغيرات المستقلة

تتمثل في خمس عناصر هي:

أ- مؤشر الحوكمة GI (Governance Index)

يقيس هذا المؤشر الجودة المؤسسية السياسية، يتم الاعتماد عليه كثيرا نظرا لاستخدامه الواسع وتغطيته لأكثر من 200 دولة في العالم والمقياس الوحيد الذي يشمل جميع الدول أعضاء الأمم المتحدة، يطلق على هذا المؤشر اسم "المؤشرات العالمية للحكومة" (WGI Worldwide Governance Indicators)، يحتوي على ست مؤشرات فرعية هي (البسام، 2014: 12): الصوت والمساءلة، غياب العنف والاستقرار السياسي، فعالية الحكومة، الأطر التنظيمية، سيادة القانون والسيطرة على الفساد. تأخذ هذه المؤشرات نقاطا على سلم التقديرات (من -2,5 إلى 2,5) من الأسوأ إلى الأحسن، وبغرض الحصول على بيانات متجانسة لمختلف المتغيرات فقد تم الاعتماد على الترتيب المئوي، حيث تحصل الدولة الأفضل ترتيبا على 100 والأسوأ ترتيبا على 0. يتم الحصول على البيانات من البنك الدولي بالموقع: (<https://info.worldbank.org/governance/wgi/Home/Reports>)

ب- مؤشر الحرية الاقتصادية (EF(Economic Freedom))

يصدر المؤشر سنويا من طرف معهد هيرتاج وصحيفة وول ستريت، يقيس النوعية المؤسسية الاقتصادية، وقد تم اعتماده سنة 1995 يقيس درجة تدخل السلطة الحكومية في الاقتصاد وتأثير ذلك على الحرية الاقتصادية لأفراد المجتمع، ويهدف إلى تقديم صورة عامة حول مناخ الاستثمار في البلد كونه يأخذ بعين الاعتبار كافة التطورات المتعلقة بالعوائق الإدارية والبيروقراطية والحواجز على التجارة الخارجية وسيادة القانون، ويعتمد عليه الكثير من المستثمرين. يضم المؤشر 12 مؤشرا فرعيا تتجمع ضمن أربع مجموعات، Terry and al, (457: 2019)، وتتم قراءة المؤشر حسب الدرجة المتحصل عليها: من 80 إلى 100 تدل على حرية اقتصادية كاملة، من 70 إلى 79.9 تدل على حرية اقتصادية شبه كاملة، من 60 إلى 69,9 تدل على حرية اقتصادية متوسطة، من 50 إلى 59,9 تدل على حرية اقتصادية ضعيفة، من 0 إلى 49,9 تدل على حرية اقتصادية منعدمة. يتم تجميع البيانات من موقع مؤسسة هيرتاج: <https://www.heritage.org/index/explore>

ج- مؤشر التنمية البشرية (HDI Human Development)

هو دليل مركب يصدر من طرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، يركز على الأبعاد الأساسية الثلاثة للتنمية البشرية وهي: القدرة على عيش حياة مديدة وصحية، القدرة على اكتساب المعرفة والقدرة على تحقيق مستوى معيشي لائق. وتراوح قيمة دليل التنمية البشرية بين الصفر "الحد الأدنى" وواحد صحيح "الحد الأقصى" بحيث يكون تصنيف الدول بحسب النقطة المتحصل عليها كما يلي (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2018: 01): أكثر من 0.800 تعتبر الدولة ذات تنمية بشرية مرتفعة جدا، ما بين 0.700 و 0.799 تنمية بشرية مرتفعة بالدولة، ما بين 0.555 و 0.699 تنمية بشرية متوسطة، أقل من 0.555 تنمية بشرية منخفضة. ويتم تحويل البيانات كقيمة من مائة بهدف الحصول على تجانس جميع متغيرات الدراسة، والبيانات مجمعة من موقع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي:

د- معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (GDP) (Gross Domestic Product)

يعبر المتغير عن النمو الاقتصادي الذي يعرف بأنه حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل الوطني بما يحقق زيادة في متوسط دخل الفرد من هذا الناتج أو الدخل الحقيقي في البلد ويقاس بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (عجمية وناصف، 2000: 51)، ويتم تجميع البيانات اعتماداً على قاعدة بيانات البنك الدولي من الموقع: <https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG>

ه- مؤشر الانفتاح التجاري (TI) (Trade Index)

قد تؤدي بعض السياسات المتعلقة بالانفتاح التجاري إلى تأثير كبير في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، فحسب دراسة قام بها Liargovas Skandalisand فقد تمكنت عدة بلدان من أمريكا اللاتينية من جذب المزيد من تدفقات الاستثمار إثر تنفيذ اتفاقات التجارة الحرة. ويقاس بمجموع تجارة السلع والخدمات (مجموع الصادرات والواردات) إلى الناتج المحلي الإجمالي، ويتم تجميع البيانات من قاعدة بيانات البنك الدولي. (Skandalis and Liargovas, 2012: 323-331).
البيانات مجمعة من الموقع:

<data.albankaldawli.org/indicator/TG.VAL.TOTL.GD.ZS>

2- دراسة استقرار السلاسل الزمنية

من أجل تحديد منهجية القياس الاقتصادي لابد من معرفة استقرار السلسلة الزمنية من عدمها، حتى لا نقع فيما يعرف بالانحدار الزائف بين المتغيرين. وهناك عدة اختبارات تعتمد في الكشف عن استقرار السلسلة الزمنية، ويتم اعتماد اختبار ديكي فولار الموسع Augmented Dickey-Fuller (ADF) وهو الأكثر استخداماً، حيث يساعد في تحديد درجة التكامل المشترك بين المتغيرات كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (02): نماذج اختبار استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة (ADF)

لقرار	الفرق الأول			المستوى			البيان	
	None بدون	Trend قاطع ومتجه Intercept	Intercept قاطع	None بدون	Intercept قاطع وتجه زمني	Intercept بوجود قاطع		
(0)				7204-1.95	632896-3.	04861-3.0	القيمة الحرجة عند %5	FDI
				4.526656-	4.816996-	4.681792-	t الجدولية	
				0.0001	0.0046	0.0013	مستوى الدلالة	
(1)	- 1.958088	3.644963-	3.012363-	- 1.957204	3.632896-	3.004861-	القيمة الحرجة عند %5	EF

فايزة بولعجين

	-	6.539267-	5.692697-	0.958204-	2.105007-	0.164626-	t الجدولية	
	5.512895						مستوى الدلالة	
	0.000	0.0002	0.0002	0.2913	0.515	0.929		
(0)				-1.957204	-3.632896	-3.004861	القيمة الدرجة عند %5	D
				8.027687	0.458423	-4.123580	t الجدولية	
				1.0000	0.9983	0.0046	مستوى الدلالة	
(1)	-	-3.759743	-3.081002	-1.964418	-3.733200	-3.065585	القيمة الدرجة عند %5	I
	1.966270						t الجدولية	
	-	-3.628698	-3.756643	-0.330372	-2.790665	-1.661697	مستوى الدلالة	
	3.881923							
(1)	0.0008	0.0619	0.0146	0.5501	0.2197	0.4303	القيمة الدرجة عند %5	I
	-	-3.644963	-3.012363	-1.957204	-3.632896	-3.004861	t الجدولية	
	1.958088						مستوى الدلالة	
	-	-4.482296	-4.174828	0.032741	-1.093887	-1.455294		
	4.269478							
	0.0002	0.0097	0.0043	0.6826	0.9072	0.5367		
(0)				-1.958088	-3.632896	-3.004861	القيمة الدرجة عند %5	DP
				-0.652210	-3.914388	-3.581120	t الجدولية	
				0.4225	0.0290	0.0151	مستوى الدلالة	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews9

يتضح من خلال اختبار استقرار المتغيرات أن متغير الاستثمار الأجنبي المباشر، معدل النمو الناتج المحلي ومتغير التنمية البشرية قد تحقق استقرارهم في المستوى من الدرجة (0)، أما باقي المتغيرات: الحرية الاقتصادية، مؤشر متوسط الحوكمة ومؤشر الانفتاح التجاري، فقد استقرت في الفرق الأول من الدرجة (1).

3- اختبار نموذج الانحدار الذاتي للفجوات

من خلال الجدول السابق اتضح لنا أن المتغيرات المستقلة والتابعة مستقرة في درجات مختلفة، ومن ثم يمكن الخروج بنتيجة عدم إمكانية إجراء اختبار التكامل المشترك لغياب شرط

علاقة النوعية المؤسسية بجلب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر للفترة (1996-2018)

التكامل من نفس الدرجة بين المتغيرات، والطريقة المناسبة هي طريقة نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL.

3-1- درجة التباطؤ للنموذج

يتم تحديد فترات التباطؤ في الجدول الموالي:

الجدول رقم (03): نتائج درجات التباطؤ للنموذج

المتغير	Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
EF	0	-51.86989	NA	20.83574	5.874432	5.923897	5.881253
	1	-40.46646	20.27276*	6.563605	4.718496	4.817426*	4.732137
	2	-39.37770	1.814595	6.513622*	4.708634*	4.857029	4.729096*
FDI	0	0	-94.58335	NA*	2398.526*	10.62037*	10.66984*
	1	1	-94.55345	0.053163	2673.664	10.72816	10.82709
	2	2	-94.51470	0.064570	2981.641	10.83497	10.98336
GDP	0	-33.37416	NA*	2.668693	3.819351	3.868816*	3.826172
	1	-32.15837	2.161399	2.607571*	3.795375*	3.894305	3.809016*
	2	-31.65705	0.835548	2.762248	3.850783	3.999178	3.871245
GI	0	-20.76454	NA	2.203251	3.627423	3.667832	3.612463
	1	-17.94293	4.702679*	1.630822*	3.323822*	3.404640*	3.293901*
	2	-17.75328	0.284483	1.881046	3.458880	3.580106	3.413997
HD	0	-46.74869	NA	11.79466	5.305409	5.354875	5.312230
	1	-1.134284	81.09227*	0.083018*	0.348254*	0.447184*	0.361895*
	2	-0.329550	1.341224	0.085027	0.369950	0.518345	0.390412
TI	0	-57.72457	NA	39.93247	6.524952	6.574418	6.531773
	1	-44.98127	22.65477*	10.83937*	5.220141*	5.319071*	5.233782*
	2	-44.95659	0.041130	12.10685	5.328510	5.476905	5.348971

المصدر: مخرجات برنامج Eviews9

يبين الجدول أعلاه أن فترة التباطؤ بالنسبة للمتغيرات الخاصة بنموذج الدراسة حسب اختبار SCHWARZ، هي سنة واحدة بالنسبة لكل من المتغير EF، GI، HD، و TI، في حين حقق كل من المتغير FDI، GDP فترة إبطاء حسب نفس الاختبار صفر .

3-2- معامل تصحيح الخطأ للنموذج

تعتبر نتيجة معامل تصحيح الخطأ شرطاً أساسياً لقبول النموذج أو رفضه وهذا ما سيبينه

الجدول الموالي:

الجدول رقم (04): نتائج حد تصحيح الخطأ للنموذج

ARDL Cointegrating And Long Run Form

Dependent Variable: FDI

Selected Model: ARDL(1, 1, 1, 0, 0, 0)

Date: 08/16/20 Time: 05:10

Sample: 1996 2018

Included observations: 19

Cointegrating Form				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
	0.12762		2.921	0.015
$D_t(EF)$	7	0.043688	368	3
	-		-	0.000
$D_t(GDP)$	0.315253	0.061887	5.093983	5
	0.10309		2.346	0.040
$D_t(GI)$	9	0.043943	184	9
	-		-	0.997
$D_t(HD)$	0.000346	0.128333	0.002696	9
	-		-	0.123
$D_t(TI)$	0.050118	0.029810	1.681208	6
	-		-	0.000
$CointEq(-1)$	1.224357	0.241156	5.077042	5

المصدر: مخرجات برنامج Eviews9

نلاحظ من خلال الجدول أن معامل تصحيح الخطأ قد حقق قيمة سالبة قدرت بـ -1.224357 وبمستوى معنوية قدر بـ 0.0005 ما يؤكد على دلالة الاحصائية، ومن ثم فإن 122.4% من أخطاء الأجل القصير يمكن تصحيحها في سنة للعودة إلى الوضع التوازني، مما يعني أنه ناكثتار بالتوازن من المدى القصير إلى التوازن في المدى الطويل.

3-3- اختبار الحدود

قبل عرض نموذج العلاقة طويلة الأجل لابد من إجراء اختبار الحدود BOUNDS TEST لتأكيد معنوية النموذج المقترح في الجدول التالي:

الجدول رقم (05): اختبار الحدود أو معنوية النموذج

ARDL Bounds Test

Date: 08/16/20 Time: 05:56

Sample: 1998 2018

Included observations: 18

Null Hypothesis: No long-run relationships exist

Test Statistic	Value	K
F-statistic	4.004790	5

Critical Value Bounds

Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	2.08	3
5%	2.39	3.38
2.5%	2.7	3.73

المصدر: مخرجات برنامج Eviews9

يبين الجدول أعلاه أن اختبار فيشر البالغ 4.00479 عند تساوي 5، قد حقق قيمة أكبر من القيمة الحرجة العليا عند جميع مستويات الدلالة، مما يعني رفض الفرض الصفري وقبول الفرض البديل الذي يؤكد وجود تكامل مشترك في المدى الطويل، وبالتالي ومن خلال النتائج، نقول أنه توجد علاقة طويلة الأجل تتجه من المتغيرات المستقلة إلى المتغير التابع وكل المتغيرات المستقلة هي متغيرات متكاملة معا وتحقق بينهم علاقة توازن في الأجل الطويل عند مستوى معنوية 2.5٪.

4-3- تقدير النموذج

يوضح الجدول الآتي معاملات تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة والعلاقة بين المتغيرات:

الجدول رقم (06): نموذج الانحدار الخطي المتعدد بين المتغيرات

$$Cointeq = FDI - (0.1891*EF - 0.4431*GDP + 0.1113*GI + 0.0267*HD - 0.0496*TI - 8.8916)$$

Long Run Coefficients

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
	0.18911			
EF	7	0.057648	3.280551	0.0083
	-		-	
GDP	0.443051	0.111739	3.965059	0.0027
	0.11128			
GI	4	0.036547	3.044949	0.0124
	0.02673			
HD	3	0.042515	0.628786	0.5436
	-		-	
TI	0.049620	0.024192	2.051104	0.0674
	-		-	
C	8.891648	4.813528	1.847220	0.0945

المصدر: مخرجات برنامج Eviews9

يبين الجدول والمعادلة الرياضية أعلاه النتائج التالية:

- وجود علاقة طردية معنوية طويلة الأجل بين الاستثمار الأجنبي المباشر والحرية الاقتصادية نتيجة بلوغ مستوى دلالتها قيمة 0.0083 وهي أقل من مستوى الدلالة المعتمد في الدراسة، ومن ثم يمكن القول بأنه كلما ارتفعت الحرية الاقتصادية بدرجة واحدة يؤدي ذلك إلى زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي بـ 0.189 درجة. وتتفق هذه النتيجة مع الدراسة التي قام بها أمريكا اللاتينية وتوصلت الدراسة إلى أنه كلما كان مستوى الحرية الاقتصادية أعلى كلما أدى إلى زيادة جاذبية الدولة للاستثمار الأجنبي المباشر. كما تتفق مع الدراسة التي قام بها (Rahim, 2007: 329-344). والتي أجريت على سبع دول من شرق آسيا ووجدت أن الحرية الاقتصادية عامل مهم لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر.
- بالنسبة لمعدل نمو الناتج المحلي فنلاحظ أن له علاقة معنوية عكسية طويلة الأجل بالاستثمار الأجنبي نتيجة بلوغ مستوى دلالاته قيمة 0.0027، وهو أقل من 0.05 ومن ثم فإن تغير معدل نمو الناتج المحلي بوحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض تدفق الاستثمار الأجنبي بـ 0.443051 وحدة، وهذا يتناسب مع الدراسة التي قام بها (حديدي وشريط، 2020: 35-54)، حيث درسا أثر الأداء المؤسسي في جذب الاستثمار المباشر إلى الجزائر الفترة 1995-

2019، مع الأخذ بعين الاعتبار عدة متغيرات منها معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وقد أثبتت الدراسة أن هناك علاقة معنوية عكسية بين النمو الاقتصادي وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، في حين توصل كل من (دحو و بن مسعود، 2017: 81-101) في دراسة قاما بها حول محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر للفترة 1980-2011 إلى أنه لا توجد علاقة معنوية بين المتغير وتدفق الاستثمار الأجنبي، حيث لا يأخذ المستثمر الأجنبي معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بعين الاعتبار عند دراستهم للجزائر كموقع للاستثمار.

- وجود علاقة ارتباط موجبة طويلة الأجل لمؤشر متوسط الحوكمة بالاستثمار الأجنبي المباشر نتيجة لبلوغ مستوى المعنوية قيمة أقل من مستوى المعنوية المعتمد قدرت بـ 0.0124، وهذا ما يبين أنه كلما تحسن ترتيب الجزائر بدرجة واحدة في المؤشر المتوسط للحوكمة أدى إلى زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بقيمة 0.111 درجة. وفي هذا الإطار أشارت دراسة (Kaufmann & al, 2011: 220-246)، إلى أن الحوكمة الرشيدة في بلد ما، مثل الاستقرار السياسي والجودة التنظيمية والسيطرة على الفساد هي الشرط المسبق لاجتذاب تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الداخل، وتظهر المتغيرات المؤسسية خاصة مؤشر الفساد والقيود السياسية وحماية حقوق الملكية، سيادة القانون والقضاء المستقل كلها من المحددات الرئيسية لجلب الشركات متعددة الجنسيات وزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للبلد. كذلك دراسة (Globerman & Shapiro, 2002: 1899-1919) أشارت نتائجها بوضوح إلى أن البنية التحتية للحوكمة هي أحد العوامل المهمة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الداخل والخارج لعينة واسعة من الدول المتقدمة والنامية.

- لا توجد علاقة معنوية ما بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومؤشر التنمية البشرية نتيجة لبلوغ مستوى المعنوية قيمة أكبر من 0.05 وتحقيق 0.5436، وهذا عكس ما توصلت إليه الدراسة التي أجراها (Reiter and al, 2010: 1678-1691)، حيث توصلت إلى أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ترتبط ارتباطا إيجابيا بتحسين التنمية البشرية عندما يكون الفساد منخفضا، كما وجد (Rodríguez and Pallas, 2008: 2443-2450) أن رأس المال البشري هو أهم محدد للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد.

- لا توجد علاقة معنوية ما بين الاستثمار الأجنبي المباشر والانفتاح التجاري، بالحصول على نتيجة قدرها 0.0674، مما يعني عدم وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغير والاستثمار الأجنبي المباشر، وهذه النتيجة لا تتوافق مع ما توصل إليه (Biglaiser and deRouen, 2006: 51-75) التي وجدت علاقة إيجابية بين الانفتاح التجاري وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

4- اختبارات الكشف عن المشاكل القياسية المرتبطة بالنموذج

في الدراسات الإحصائية يجب تشخيص القوة الإحصائية للنموذج، من خلال مجموعة من الاختبارات نتطرق إليها فيما يلي:

4-1- الكشف عن مشكل الارتباط الذاتي للأخطاء

يمكن عرض نتائج الاختبار الذي يكشف عن الارتباط الذاتي للنموذج من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (07): الارتباط الذاتي للأخطاء

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

	0.66399		0.721
F-statistic	3	Prob. F(8,2)	5
	13.8030		0.087
Obs*R-squared	3	Prob. Chi-Square(8)	0

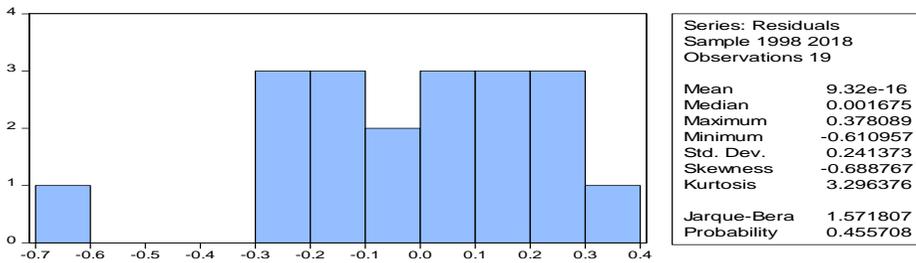
المصدر: مخرجات برنامج Eviews9

نلاحظ أن نتائج اختبار Breusch Godfrey LM مستوى احتمالية اختبار كاي مربع حقق قيمة قدرها 0.087 وهي أكبر من مستوى الدلالة المعتمد في الدراسة والمقدر ب 0.05، ما يؤكد على عدم وجود مشكل للارتباط الذاتي للنموذج كما أن مستوى معنوية فيشر البالغة 0.7215 تؤكد ذلك.

4-2- التوزيع الطبيعي للبواقي

يمكن عرض نتائج التوزيع الطبيعي للبواقي من خلال البواقي كمايلي:

الشكل رقم (01): التوزيع الطبيعي للبواقي



المصدر: مخرجات برنامج Eviews9

نلاحظ من خلال الشكل أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي نتيجة لبلوغ مستوى دلالة الاختبار قيمة قدرت ب0.455 حيث أنها أكبر من 0.05 ما يؤكد على قبول الفرض الصفري الذي يقر بتوزع بواقي النموذج المقترح طبيعياً.

3-4- ثبات تبيان البواقي

يمكن عرض نتائج ثبات تباين البواقي الخاصة بالنموذج كما يلي:

الجدول رقم(08):ثبات تبيان البواقي

Heteroskedasticity Test: ARCH

	0.35305		0.561
F-statistic	5	Prob. F(1, 14)	9
	0.39356		0.530
Obs*R-squared	7	Prob. Chi-Square(1)	4

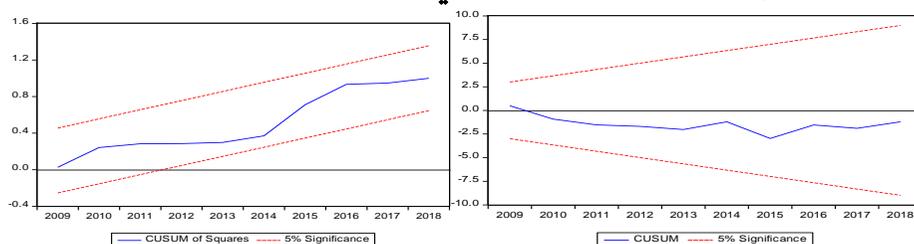
المصدر: مخرجات برنامج Eviews9

نلاحظ من خلال الجدول أن النموذج لا يعاني من مشكل عدم ثبات تباين البواقي لان القيمة الاحتمالية لاختبار كاي مربع قدرت ب 0.3773 وهي أكبر من 5% ما يؤكد ثبات تباين البواقي كذلك هو عدم معنوية اختبار فيشر المقدر بقيمة 0.5619.

4-4- اختبار استقرار المقدرات

يمكن عرض نتائج استقرار المقدرات عبر الزمن من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (02):اختبار الاستقرار الهيكلي للمقدرات (CUSUM) & (SUSUMSQ)



المصدر: مخرجات برنامج Eviews9

نلاحظ من خلال الشكل وقوع أخطاء المقدرات بين حدود الثقة في الجهة السفلية والعلوية، ما يؤكد على أن المقدرات مستقرة عبر الزمن من خلال التعرف على نتائج الاختبارات الخاصة بالمشاكل القياسية للنموذج.

مما يعني أن النموذج المعروف جيد وملائم للدراسة نتيجة لعدم تعرضه لأي مشكل من المشاكل القياسية، وبالتالي فالعلاقات المقدر دقيقة ومعبرة عن تغيرات المتغير المستقل وما ينتجه في المتغير التابع في المدى الطويل.

خاتمة ونتائج الدراسة

يبرز التحليل المقدم في هذه الدراسة أن نصيب الجزائر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كان متواضعا جدا خاصة بالمقارنة مع بعض الدول العربية، مما يدل على ضعف جاذبية المناخ الاستثماري الذي يسود الجزائر، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى التي مفادها: "يعتبر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر ضعيفا مقارنة ببعض الدول العربية".

كما تم إثبات صحة الفرضية الثانية القائلة بأن: "هناك علاقة معنوية موجبة بين متغيرات النوعية المؤسسية وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر"، حيث أثبتت الدراسة القياسية أثر الجودة المؤسسية الاقتصادية والسياسية في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر، استنادا إلى البيانات المقدمة بداية من سنة 1996 إلى غاية سنة 2018 وباستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL، تم التوصل إلى وجود علاقة طويلة الأجل بين الجودة المؤسسية بشقيها السياسي والاقتصادي وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر، مما يعني أن هناك أثرا إيجابيا لتحسن نوعية المؤسسات في رفع حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

فكلما ارتفعت درجة الحرية الاقتصادية بمختلف عناصرها في الجزائر، كلما أدى إلى تدفق رؤوس أموال المستثمرين الأجانب، ونفس الشيء بالنسبة لمؤشر الحوكمة، فكلما تحسن ترتيب الجزائر في المؤشر المتوسط الذي يعبر عن ستة مؤشرات فرعية كلما ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. مما يدل على أن المستثمر الأجنبي يبحث عن حرية الاستثمار، حرية الأعمال، الحرية المالية وحرية النقد وغيره من الحريات الاقتصادية، بالإضافة إلى حماية حقوق ملكيته من خلال سيادة القانون، تحسين الأطر التنظيمية، الاستقرار السياسي، فعالية الحكومة، السيطرة على الفساد والديموقراطية في البلد المستهدف بالاستثمار .

في حين توصلت الدراسة إلى أنه لا توجد علاقة للانفتاح التجاري والتنمية البشرية بحجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وتوجد علاقة عكسية بين الأخير ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، مما يثبت نفي صحة الفرضية الثالثة والتي مفادها أنه: "توجد علاقة معنوية وموجبة بين المتغيرات الأخرى (معدل التنمية البشرية، معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي) وتدفقات الاستثمار الأجنبي في الجزائر"، مما يدل على أن المستثمر الأجنبي يهتم بمناخ الاستثمار المؤسساتي أكثر من اهتمامه بالنمو الاقتصادي والتنمية البشرية وحجم المبادلات التجارية في الجزائر. مما يستوجب على الدولة الجزائرية إعادة النظر في بيئتها المؤسسية، لذلك يمكن الخروج بالتوصيات التالية:

- ضرورة اعتماد نظم إدارية أفضل لتحقيق مستويات عالية من الشفافية تضمن المحاسبة والمساءلة في جميع المستويات ولجميع المسيرين في المؤسسات العامة والخاصة للحد من الفساد الإداري والمالي.
- حماية حقوق الملكية من كل أشكال الاعتداء وخاصة الاستيلاء، المصادرة، التأميم واصلاح النظام القضائي.
- على السياسات الحكومية أن تأخذ في اعتبارها تحسين البيئة المؤسسية من خلال السياسات الحكومية التي تؤسس هيكل قانونيا يوفر تنفيذا منصفًا للعقود والمنازعات القضائية وسيادة القانون بعيدا عن أي تدخلات.

- ضرورة الاستفادة من تجارب الدول العربية والجهود المبذولة لتحسين مستويات الحوكمة ومحاربة الفساد، الذي بدوره يؤدي إلى تحسين مناخ الاستثمار.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

1. أب وبكر أسماء ومرابط أمينة. (2020). "محددات استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر"، *مجلة دفاتر MECAS*، المجلد 16(01). الصفحات (381-387).
2. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات. (2019). تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2019: الكويت.
3. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (2018). "أدلة التنمية البشرية ومؤشراتها: التحديث الإحصائي لعام 2018".
4. بسام عبد الله البسام. (جانفي 2014). "الحوكمة الرشيدة: المملكة العربية السعودية حالة دراسية"، *مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية*، المجلد 06(01). الصفحات (03-23).
5. بلقاسم، أحمد. (2012-2013). *نوعية المؤسسات وجاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر*. أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران.
6. بن حدو آمنة و عبدوس عبد العزيز. (2019). "أثر الاستثمار الأجنبي على التنوع الاقتصادي بدول المغرب العربي (الجزائر، المغرب، تونس): دراسة قياسية باستخدام (PMG-ARDL) Panel للفترة الممتدة بين 1995_2015" *مجلة البشائر الاقتصادية*، المجلد 05 (02). الصفحات (63-76).
7. حديدي عابد وشريط عابد. (2020). "أثر الأداء المؤسسات في جذب الاستثمار المباشر إلى الجزائر، دراسة قياسية باستخدامARDL خلال الفترة 1995-2019" *مجلة دراسات اقتصادية*، المجلد 22 (01). الصفحات (35-54).
8. حميداتو نصر وعقبة عبد اللاوي. (2018). "واقع مناخ الاستثمار في الجزائر في ظل برامج ومخططات التنمية الاقتصادية للفترة 2001-2017 مع التركيز على القانون 16-09" *مجلة المالية والأسواق*، المجلد 05 (02). الصفحات (182-202).
9. دحو سليمان وبنمسعود محمد. (جوان 2017). "محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر - دراسة قياسية وفق نظرية المواءمة المؤسسية للاستثمار الأجنبي المباشر" *مجلة رؤى اقتصادية*، العدد 12. الصفحات (81-101).
10. سي جيلالي هاشمي ومختاري فيصل. (جانفي 2020). "أثر الجودة المؤسسية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL". *مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال*، المجلد 06 (03). الصفحات (58-77).
11. شلغوم، عميروش محند. (2012). *دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية*. ط1. لبنان: مكتبة حسن العصرية.

12. عثمانى ميرة و خبابة عبد الله. (2019). "نوعية المؤسسات آلية لتحسين مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر، حالة الجزائر". *مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية*، المجلد 12 (01). الصفحات (373-389).
13. محمد عبد العزيز عجمية وإيمان عطية ناصف. (2000). *التنمية الاقتصادية: دراسات نظرية وتطبيقية*. الإسكندرية: الدار الجامعية.
14. معط الله سهام، بونوة شعيب وناصر يوسف. (2017). "دور النوعية المؤسسية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في الوطن العربي". *مجلة بحوث اقتصادية عربية*، العددان (78 -79). الصفحات (201-218).

ثانياً: المراجع باللغة الاجنبية

15. Becchetti Leonardo and Kobeissi Nada. (2010, May). "Role of Governance and Institutional Environment in Affecting Cross Border M&As, Alliances and Project Financing: Evidence from Emerging Markets", Centre for Economic and International Studies ,*Research Paper Series* 156: tor vergata university.
16. Bengoa, M., & Sanchez-Robles, B. (2003). "Foreign direct investment, economic freedom and growth: new evidence from Latin America". *European journal of political economy*, vol 19(3), Pages (529-545).
17. Biglaiser, G., & De Rouen, K. R. (2006). "Economic reforms and inflows of foreign direct investment in Latin America". *Latin American Research Review*, vol 41(1). Pages (51-75).
- 18- CNUCED. (2006). Rapport sur le commerce et le développement 2006."Partenariat mondiale et politiques nationales de développement.
- 19- Gliberman, S., & Shapiro, D. (2002). "Global foreign direct investment flows: The role of governance infrastructure". *World development*, vol 30(11). Pages (1899-1919).
- 20- Kaufmann, D., Kraay, A., & Mastruzzi, M. (2011). "The worldwide governance indicators: methodology and analytical issues". Hague .*Journal on the Rule of Law*, vol 3(2). Pages (220-246).
- 21- Liargovas, P. G., & Skandalis, K. S. (2012). "Foreign direct investment and trade openness: The case of developing economies". *Social indicators research*, vol 106(2). Pages (323-331).
- 22- OECD. (2008). Benchmark Definition Of Foreign Direct Investment: Fourth Edition OECD.
- 23- Rahim Quazi. (2007). "Economic Freedom and Foreign Direct Investment in East Asia". *Journal of the Asia Pacific Economy*, vol 12(3), pages (329-344).
- 24- Reiter, S. L., & Steensma, H. K. (2010). "Human development and foreign direct investment in developing countries: the influence of FDI policy and corruption". *World development*, 38(12). Pages (1678-1691).

- 25- Rodriguez, X. A., & Pallas, J. (2008). "Determinants of foreign direct investment in Spain", *Applied Economics*, vol 40(19). Pages (2443-2450).
- 26- Schwab. K and Martín x. s. (2016). *The global competitiveness report 2016-2017*, World Economic Forum.
- 27- Terry Miller and al. (2019). *2019 index of economic freedom*. 25th anniversary edition: The Heritage Foundation.
- 28- Ullah, I. & Khan, M. A. (2017). "Institutional quality and foreign direct investment inflows: evidence from Asian countries". *Journal of economic studies*, 44(6). Pages (1030-1050).

Web site

<https://bit.ly/3jBzdYm>

<https://bit.ly/34qw7Ak>

<https://bit.ly/2GDPDkr>

<https://bit.ly/33zL048>

<https://herit.ag/36ACVxL>